التحليل الجغرافي للنشاط الاقتصادي في ليبيا للفترة من 1954 – 2022م م

المهدي عمارة عبد الله بلق*
قسم الجغرافيا ، كلية التربية زوارة ، جامعة الزاوية ، ليبيا
EMAIL: e.ballaqh@zu.edu.ly
تاريخ الارسال 2026/1/5م تاريخ القبول 2026/2/25 م

Geographical Analysis of Economic Activity in Libya for the Period 1954–2022 AD

Al-Mahdi Amara Abdullah Balq
Department of Geography – Faculty of Education, Zuwara – University of Al-Zawiya

Research Summary:

This study aims to analyze the development of economic activity and labor force participation rates in Libya by gender, and to identify the economic and social factors influencing them. It also examines the economic distribution of the Libyan labor force by gender and age, highlights sectoral shifts and their impact on the labor market, and analyzes the situation of job seekers in terms of number, gender, and age groups. In addition, the study identifies the main challenges facing the labor market and proposes policies to reduce unemployment.

The researcher adopted the descriptive approach to describe the general economic situation, and the analytical approach to analyze economic and financial data related to economic activity rates, the age and gender distribution of the labor force, and the number of job seekers. The study relied on governmental sources and international organizations.

The findings revealed that the Libyan economy depends heavily on oil and gas, making it highly vulnerable to price fluctuations. Unemployment rates remain high, particularly among youth and women. Female labor force participation increased gradually from 7.6% in 1954 to 26.5% in 2022,

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

while male participation stabilized at around 39%. The actual economic activity rate improved from 43.9% in 1995 to 50.8% in 2012 and 2022. The results also showed a shift in employment distribution toward the service sector, highlighting the need to diversify the economy and strengthen productive sectors.

The study concluded with several recommendations, including supporting productive sectors, developing education and training programs, improving infrastructure, providing a flexible working environment for women, and creating sustainable job opportunities. It also proposed establishing vocational training centers, developing manufacturing and agricultural industries, implementing policies that encourage the private sector, conducting periodic labor market studies, and strengthening partnerships between the government and the private sector.

ملخص البحث :

يهدف البحث إلى تحليل تطور معدلات النشاط الاقتصادي والمشاركة في ليبيا حسب النوع، وبيان العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيها، ودراسة التوزيع الاقتصادي للقوة العاملة الليبية حسب النوع والعمر، والكشف عن التحولات القطاعية وأثرها على سوق العمل، وتحليل أوضاع الباحثين عن العمل من حيث العدد والنوع والفئة العمرية، وتحديد التحديات الرئيسة لسوق العمل واقتراح سياسات للحد من البطالة .

واستخدم الباحث المنهج الوصفي لوصف الوضع الاقتصادي العام ، والمنهج التحليلي لتحليل البيانات الاقتصادية والمالية المتعلقة بمعدلات النشاط الاقتصادي ، والتوزيع والنوعي والعمري للقوة العاملة، وأعداد الباحثين عن العمل، كما اعتمد على مصادر حكومية ومنظمات دولية.

وأظهرت النتائج أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على النفط والغاز، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار، مع ارتفاع في معدلات البطالة بخاصة بين الشباب والنساء، وسجلت مشاركة النساء في القوة العاملة زيادة تدريجية من 7.6% في 1954 إلى 26.5% في 2022، بينما استقرت مشاركة الذكور عند 39%. كما أن معدل النشاط الاقتصادي الفعلي تحسن من 43.9% في 1995 إلى 50.8% في عامي 2012 و2022. وأظهرت النتائج أن هناك تحولًا في توزيع العمالة لصالح القطاع الخدمي، مما يبرز الحاجة إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز القطاعات الإنتاجية.

وتضمن البحث توصيات لدعم القطاعات الإنتاجية، وتطوير برامج التعليم والتدريب، تحسين البنية التحتية، وتوفير بيئة عمل مرنة للنساء، وإنشاء فرص عمل مستدامة واقترح إنشاء مراكز للتدريب المهني، وتطوير الصناعات التحويلية والزراعية، وتطبيق السياسات التي تشجع على القطاع الخاص، وإجراء دراسات دورية عن سوق العمل، وتعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية ، التحليل الحغرافي ، النشاط الاقتصادي ، ليبيا .

مقدمة :

يعد النشاط الاقتصادي من المواضيع المهمة التي تهم الباحثين وصانعي السياسات الاقتصادية. حيث يمكن أن تساعد دراسته في تحديد القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية .

وتعد ليبيا واحدة من البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الاقتصاد النفطي، حيث يشكل النفط والغاز المصدر الرئيس للدخل القومي ، ومع ذلك فالاعتماد الكبير عليهما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسعار مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

تواجه ليبيا العديد من التحديات الاقتصادية، بما في ذلك الاعتماد الكبير على النفط والغاز ، والتضخم، والبطالة، والفساد. ومع ذلك فهناك العديد من الفرص المتاحة لتحسين الأداء الاقتصادي، بما في ذلك تنويع الاقتصاد، وتعزيز الاستثمار، وتحسين بيئة الأعمال.

ويعد التحليل الجغرافي للاقتصاد أداة مهمة لفهم الوضع الاقتصادي الحالي للبلاد وتحديد التحديات التي تواجهه ، فمن خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية ، (كالناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة)، يمكن للباحثين والمخططين الاقتصاديين فهم التحديات التي تواجه البلاد وتصميم سياسات فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

مشكلة البحث :

يسعى البحث إلى تحليل الوضع الاقتصادي في ليبيا، وتحديد التحديات التي تواجه، والفرص المتاحة لتحسينه، وعليه تتمحور المشكلة في طرح التساؤلات الآتية :

1. كيف تطورت معدلات النشاط الاقتصادي والمشاركة في ليبيا حسب النوع خلال الفترة (1954–2022)، وما العوامل المؤثرة في هذا التطور؟

2. ما خصائص التوزيع الاقتصادي للقوة العاملة الليبية حسب النوع والعمر، وكيف انعكس التحول القطاعي على هيكل العمالة؟
3. ما حجم واتجاهات الباحثين عن العمل في ليبيا حسب النوع والفئة العمرية، وما أبرز التحديات التي يواجهها سوق العمل؟

أهداف البحث :

1. تحليل تطور معدلات النشاط الاقتصادي والمشاركة في ليبيا حسب النوع، وبيان العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيها.
2. دراسة التوزيع الاقتصادي للقوة العاملة الليبية حسب النوع والعمر، والكشف عن التحولات القطاعية وأثرها على سوق العمل.
3. تحليل أوضاع الباحثين عن العمل من حيث العدد والنوع والفئة العمرية، وتحديد التحديات الرئيسة لسوق العمل واقتراح سياسات للحد من البطالة

مبررات اختيار موضوع البحث :

1. تواجه ليبيا العديد من التحديات الاقتصادية، بما في ذلك الاعتماد الكبير على النفط والغاز ، والتضخم، والبطالة، والفساد ودراسة هذه التحديات يمكن أن تساعد في تصميم سياسات فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية.

2. هناك العديد من الفرص المتاحة لتحسين الأداء الاقتصادي في ليبيا، بما في ذلك تنويع الاقتصاد، وتعزيز الاستثمار، وتحسين بيئة الأعمال ، وأن دراسة هذه الفرص يمكن أن تساعد في تحديد السياسات الفعالة لتعزيز النمو الاقتصادي.

3. إن دراسة الاقتصاد الليبي يمكن أن يسهم في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في تحليل الوضع الاقتصادي في ليبيا وتحديد التحديات التي تواجهها والفرص المتاحة لتحسين الأداء الاقتصادي ، حيث يمكن أن تسهم نتائج البحث في تقديم توصيات لصانعي السياسات الاقتصادية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية ، كما أنها يمكن أن تساعد في فهم التحديات الاقتصادية التي تواجهها ليبيا وتصميم سياسات فعالة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى ان البحث سيكون مرجعا مهماً للباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي الليبي، الأمر الذي سيسهم في بناء قاعدة معرفية حول الاقتصاد الليبي .

حدود البحث :

1- الحدود المكانية :

تقع منطقة البحث بين خطي طول(َ9، 25°) شرقاً، و دائرتي عرض (°33 18) شمالاً ، يحدها من الشمال البحر المتوسط ، ومن الجنوب جمهوريتي النيجر وتشاد ، ومن الغرب جمهوريتي تونس والجزائر، ومن الشرق جمهوريتي مصر والسودان ، وتبلغ مساحتها الإجمالية نحو1.665.000 كيلومتراً مربعاً(وزارة التخطيط ، 2010م ، ص22) خريطة (1) .

خريطة (1)
موقع منطقة البحث

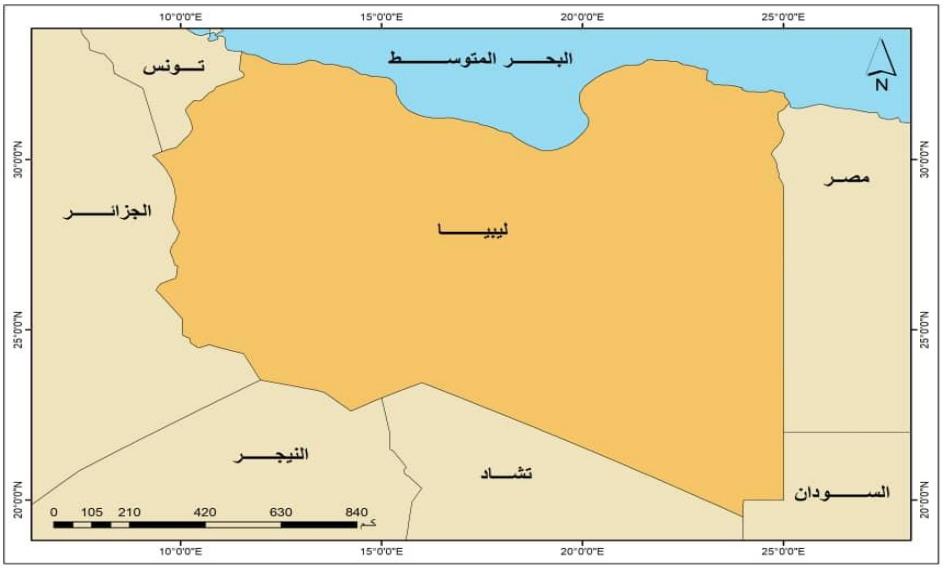

المصدر: الأطلس الوطني، أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، 1978م .

الحدود الزمانية : يتناول البحث التحليل الجغرافي للنشاط الاقتصادي لعامي 1954 – 2022.

منهجية البحث وأدواته :

تتمثل منهجية البحث في المنهج الوصفي ويستخدم لوصف الوضع الاقتصادي في ليبيا ، وتحديد التحديات التي تواجهها والفرص المتاحة ، و**المنهج التحليلي** لتحليل البيانات الاقتصادية والمالية المتعلقة بالاقتصاد الليبي، أما أدوات البحث فتتمثل في المصادر الحكومية والمنظمات الدولية.

مصطلحات البحث ومفاهيمه :

1. النشاط الاقتصادي: وهو جميع الأنشطة التي تسهم في إنتاج السلع والخدمات وتوفير الدخل للفرد والمجتمع" (الزبيري، 2021، ص 45).

2. التحديات الاقتصادية: وهي "العقبات التي تواجه الاقتصاد كالاعتماد الكبير على النفط والغاز الطبيعي، والتضخم، والبطالة، والفساد" (الغامدي، 2023، ص 110).

3. الفرص الاقتصادية: وهي "الفرص المتاحة لتحسين الأداء الاقتصادي ، كتنويع الاقتصاد، وتعزيز الاستثمار، وتحسين بيئة الأعمال" (الخطيب، 2023، ص 15) .

أولاً – معدلات النشاط الاقتصادي والمشاركة حسب النوع

تسهم دراسة معدلات النشاط الاقتصادي والمشاركة حسب النوع في فهم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المجتمعات البشرية ، حيث تساعد مثل هذه الدراسات في تحديد العوامل التي تؤثر على مشاركة النساء والرجال في سوق العمل وتطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، فمن خلال تحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية، يمكن للباحثين والمخططين الاقتصاديين من فهم التحديات التي يواجها السكان ، ومن ثم تصميم سياسات فعالة لتعزيز المشاركة الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية للسكان (العتيبي وآخرون، 2019، ص 12) .

أ - معدلات النشاط الاقتصادي الخام حسب النوع

تسهم دراسة معدلات النشاط الاقتصادي الخام حسب النوع في تحديد العوامل التي تؤثر على مشاركة النساء والرجال في سوق العمل وتطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية، حيث تسهم مثل هذه الدراسات في تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المساواة بين الذكور والإناث ودعم التنمية المستدامة (العتيبي وآخرون، 2019، ص 12) .

تشير البيانات الواردة في الجدول (1) ومحتويات الشكل (1) إلى معدلات النشاط الاقتصادي الخام حسب النوع في ليبيا خلال المدة من 1954 - 2022، حيث تظهر التغيرات الكبيرة التي حصلت في مساهمة كل من الذكور والإناث في القوة العاملة، ففي العام 1954، بلغت معدلات النشاط الاقتصادي للذكور 53.1%، بينما بلغت في الإناث 7.6%. ويرجع هذا التفاوت في المشاركة الاقتصادية بين الذكور والإناث إلى وضع الاقتصاد حيث كان أعمال النساء في الماضي تقصر على المنازل وبعض الأنشطة الخفيفة، بينما تقتصر أعمال الرجال على أنشطة في المجالات الاقتصادية العامة ، وبالتالي لفرص التعليم والتدريب للإناث ظلت محدودة ، وهذا الأمر أدى إلى ضعف مشاركتهن في سوق العمل ، ومع مرور الزمن حصلت بعض التغيرات في

معدلات الانشطة الاقتصادية، ففي العام 1964، شهدت ليبيا انخفاضًا طفيفًا في معدلات النشاط الاقتصادي للذكور حيث بلغ 46.6%، بينما سجلت معدلات النشاط الاقتصادي للإناث ارتفاع طفيفا إلى 2.7% ، بسبب التوسع في القطاع العام ، حيث أدت السياسات الحكومية إلى التوسع في القطاع العام، مما أدى إلى التغيير في تركيبة القوى العاملة كما إن ليبيا شهدت تغيرات اقتصادية أدت إلى انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي للذكور ، وفي السنوات التي جاءت بعد العام 1995، لوحظ زيادة في معدلات النشاط الاقتصادي للإناث حيث ارتفعت النسبة إلى 9.5%، ثم إلى 18.2% في 2006 ، بسبب زيادة فرص التعليم لدى الأناث ، وبالتالي زادت مساهمتهن ، ومن ثم مشاركتهن في سوق العمل حيث .

ويظهر أن معدلات النشاط الاقتصادي للذكور استقرت نوعًا ما عند 39.1%، في حين ارتفعت معدلات النشاط الاقتصادي للإناث إلى 26.5%. ويرجع هذا الارتفاع إلي التحسينات في التعليم والتي أدت إلى زيادة فرص التعليم للإناث، وبالتالي تحسنت مهاراتهن وزيادة مشاركتهن في سوق العمل .

جدول (1)

معدلات النشاط الاقتصادي الخام حسب النوع للفترة من (1954-2022)

السنة	1954	1964	1973	1984	1995	2006	2012	2022
ذكور	53.1	46.6	37.3	35.9	40.1	44.5	40.8	39.1
إناث	7.6	2.7	2.9	5.5	9.5	18.2	22.6	26.5
جملة	31.2	25.5	20.6	21.1	25.1	31.6	32	32.9

المصدر : بالاعتماد على :

1- المملكة الليبية ، وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1954 .

2- المملكة الليبية ، وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد التعداد العام للسكان 1964 .

3- الجمهورية العربية الليبية ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 .

4- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، أمانة اللجة الشعبية العامة للتخطي والاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 .

5- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، التعداد العام للسكان 1995 .

6- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العام للمعلومات ، التعداد العام للسكان 2006 .

7- الهيئة العامة للمعلومات ، بيانات غير منشورة ، 2020 .

8- مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج الأولية للمسح الوطني للقوة العاملة (التشغيل والبطالة) ، طرابلس ، 2022 .

شكل (1)

معدلات النشاط الاقتصادي الخام حسب النوع للفترة من (1954-2022)

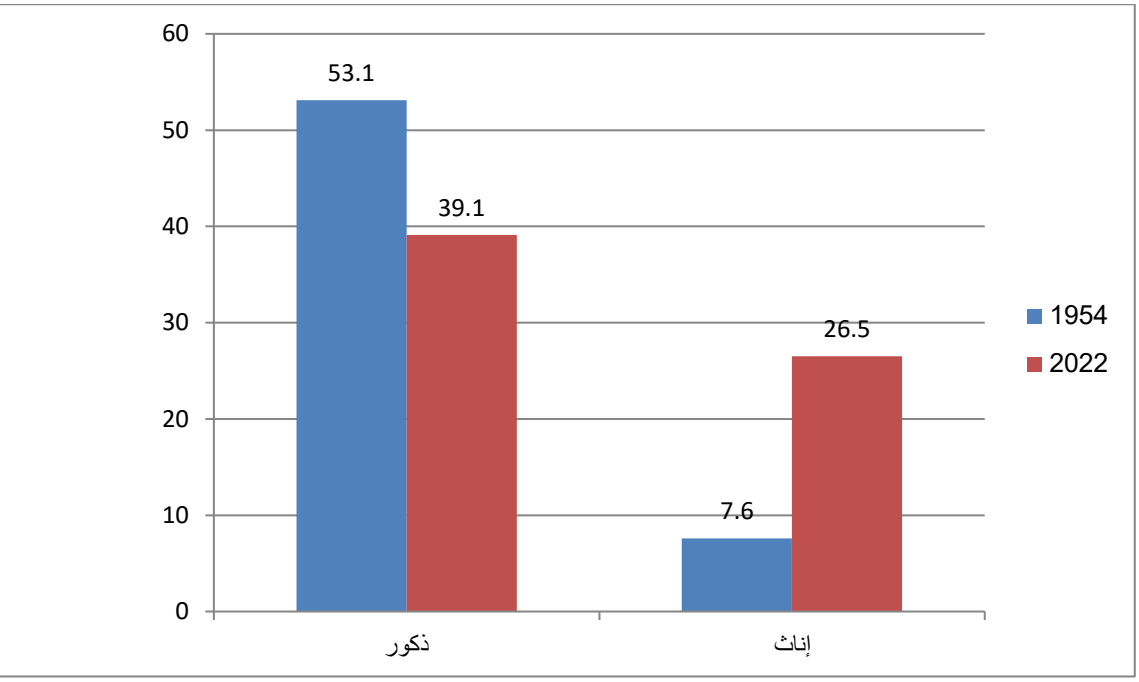

المصدر : بيانات الجدول (1)

ب ـ معدلات النشاط الاقتصادي الفعلي :

تسهم دراسة معدلات النشاط الاقتصادي الفعلي في إلقاء الضوء على التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها المجتمعات، حيث تمكن هذه الدراسات من التعرف على العوامل المؤثرة في مشاركة الأفراد في سوق العمل، وكذلك من وضع سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة ومن خلال تحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية، يستطيع الباحثون وواضعو السياسات تحديد التحديات التي تواجه الفئات المختلفة وتصميم إجراءات فعّالة لتعزيز اندماجها الاقتصادي وتحسين مستويات معيشتها لذلك تعد دراسة معدلات النشاط الاقتصادي الفعلي أداة أساسية لصانعي السياسات في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (الشمري، 2020، ص25).

تشير البيانات الواردة في الجدول (2) والشكل (2) إلى معدلات النشاط الاقتصادي الفعلي ، حيث أنه في العام 1973، بلغ المعدل 46.5% لكنه انخفض إلى 43.9%

في العام 1995، ويعزى الانخفاض إلى التحديات الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة، ومنها الاعتماد الكبير على القطاع العام وقلة الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية ، ومع ذلك فالفترة اللاحقة شهدت زيادة في معدلات النشاط الاقتصادي، حيث بلغ المعدل 50.8% في العام 2012، وظل مستقرًا عند نفس النسبة، وفي العام 2022. وصل إلى 50.8 % ، لقد أدت الاستثمارات في البنية التحتية إلى تحسين بيئة الأعمال وزيادة الفرص الاستثمارية، وتوسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وبالتالي الزيادة في النشاط الاقتصادي.

جدول (2) معدلات النشاط الاقتصادي الفعلي للفترة من (1973-2022)

السنوات	1973	1984	1995	2006	2012	2022
معدل النشاط الفعلي	46.5	45.2	43.9	48.8	50.8	50.8

المصدر : بالاعتماد على :

1- الجمهورية العربية الليبية ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 .

2- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، أمانة اللجة الشعبية العامة للتخطي والاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 .

3- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، التعداد العام للسكان 1995 .

4- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العام للمعلومات ، التعداد العام للسكان 2006 .

5- الهيئة العامة للمعلومات ، بيانات غير منشورة ، 2020 .

6- مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج الأولية للمسح الوطني للقوة العاملة (التشغيل والبطالة) ، طرابلس ، 2022 .

شكل (2) معدلات النشاط الاقتصادي الفعلي للفترة من (1973-2022)

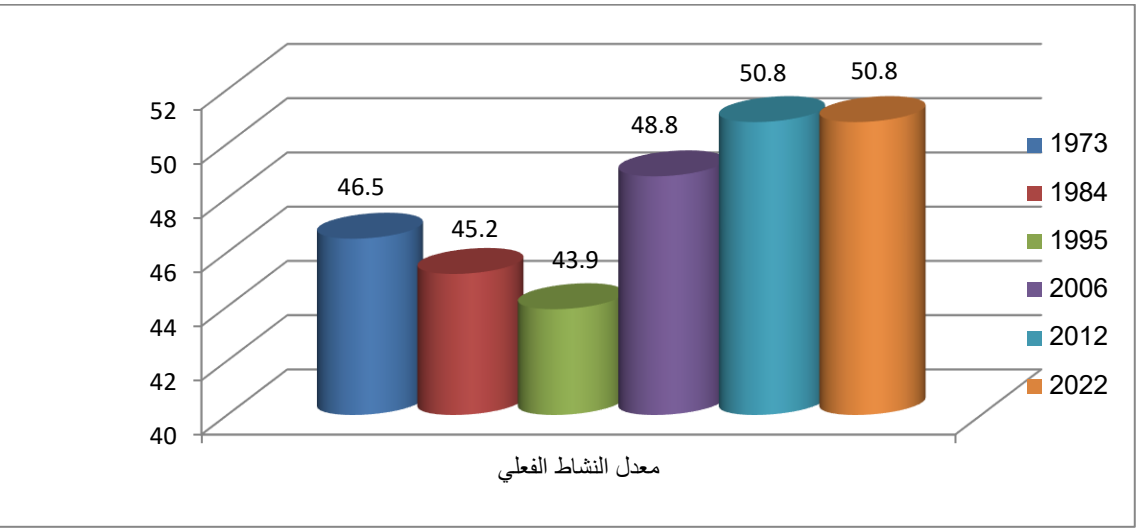

المصدر : بيانات الجدول (2)

ج - توزيع النشيطين فعلاً من حملة النشطين اقتصاديا وجملة القوة البشرية الليبية :

تعد دراسة كيفية توزيع النشيطين فعلياً من بين حملة النشاط الاقتصادي وإجمالي القوة البشرية أداة أساسية لفهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا. فمثل هذه الدراسات تمكن من الكشف عن العوامل التي تؤثر في مشاركة الأفراد في سوق العمل، كما تسهم في وضع سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة وعبر تحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية، يمكن التعرف على التحديات التي تواجه مختلف فئات السكان وصياغة استراتيجيات فعّالة لتعزيز اندماجهم الاقتصادي وتحسين مستويات معيشتهم (المالكي، 2018، ص40).

تشير البيانات الواردة في الجدول (3) والشكل(3) إلى أنه في العام 1973، بلغت نسبة النشيطين فعلاً من جملة النشطين اقتصاديا 96.3%، بينما بلغت نسبة النشيطين فعلاً من جملة القوة البشرية 32.4% وانخفضت نسبة النشيطين فعلاً من جملة النشطين اقتصاديا إلى 79.2% في العام 2006، ويعزى هذا الانخفاض إلى زيادة عدد السكان وقلة فرص العمل، وهذا بدوره أدى إلى زيادة أعداد الأفراد الذين لا يشاركون في النشاط الاقتصادي ، ومع ذلك ارتفعت نسبة النشيطين فعلاً من جملة النشطين اقتصاديا إلى 84.6% في العام 2022 ويرجع هذا الارتفاع إلى تحسين مستوى التعليم والتدريب والذي بدوره أدى إلي تحسين مهارات القوة البشرية وزيادة مشاركتها في سوق العمل ، وأن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية أدت إلى زيادة

مشاركة المرأة في سوق العمل، وبالتالي زادت نسبة النشيطين اقتصاديا ، حيث أن الحكومة نفذت سياسات تنموية هدفت إلى تعزيز مشاركة القوة البشرية في سوق العمل وتحسين ظروف العمل ، أما فيما يتعلق بنسبة النشيطين اقتصاديا من جملة القوة البشرية، فقد زادت من 32.4% في العام 1973 إلى 41.3% في العام 2022 بسبب زيادة أعداد الوظائف وفرص العمل ، وهذا أدى إلى زيادة مشاركة القوة البشرية في سوق العمل ، وتحسين بيئة الأعمال وزيادة حجم الاستثمارات الاقتصادية.

جدول (3)

التوزيع الفعلي للنشيطين فعلا من حملة النشطين اقتصاديا وجملة القوة البشرية الليبية للفترة (1973-2022).

السنوات	%من جملة النشيطين اقتصاديا	% من جملة القوة البشرية
1973	96.3	32.4
1984	96.3	40.4
1995	89.1	36.3
2006	79.2	36.6
2012	80.9	38.6
2022	84.6	41.3

المصدر : بالاعتماد على :

1- الجمهورية العربية الليبية ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 .

2- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطي والاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 .

3- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، التعداد العام للسكان 1995 .

4- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العام للمعلومات ، التعداد العام للسكان 2006 .

5- مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج الأولية للمسح الوطني للقوة العاملة (التشغيل والبطالة) ، طرابلس ، 2022 .

شكل (3)

التوزيع الفعلي للنشيطين فعلا من حملة النشطين اقتصاديا وجملة القوة البشرية الليبية للفترة (1973-2022).

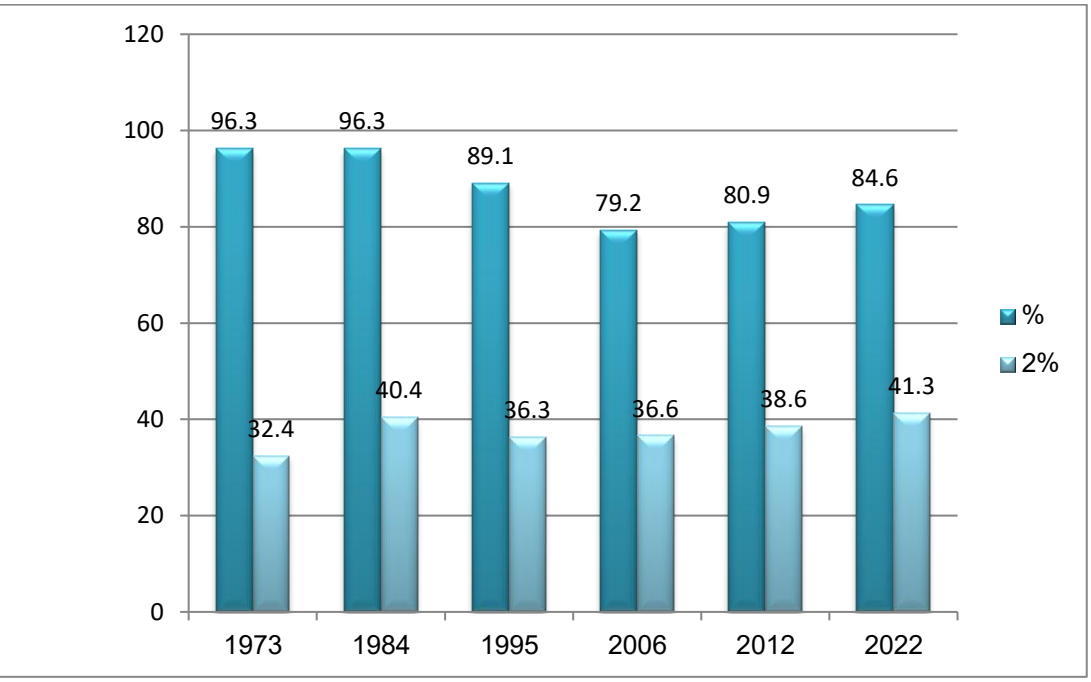

المصدر: بيانات الجدول(3)

المحور الثاني- التوزيع الاقتصادي حسب النوع والعمر:

تُعد دراسة التوزيع الاقتصادي وفق النوع والفئة العمرية وسيلة فعّالة لفهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها المجتمعات إذ توفر نتائج هذه الدراسات رؤى حول العوامل المؤثرة في مشاركة الأفراد بسوق العمل، وتمكن من وضع سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة ومن خلال تحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية، يمكن التعرف على العقبات التي تواجه مختلف الفئات السكانية وصياغة استراتيجيات عملية لتعزيز مشاركتهم الاقتصادية وتحسين مستوى معيشتهم وبذلك، تعد دراسة التوزيع الاقتصادي حسب النوع والعمر أداة أساسية لصانعي السياسات في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. (الحربي، 2021، ص 18) .

أ - التوزيع النسبي للعاملين الليبيين على الأنشطة الاقتصادية :

تساعد دراسة التوزيع النسبي للقوى العاملة الليبية عبر مختلف الأنشطة الاقتصادية في استيعاب التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد. كما تمكّن هذه

الدراسة من التعرف على العوامل المؤثرة في مشاركة الأفراد بسوق العمل، بما يتيح صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة ومن خلال تحليل هذه البيانات، يصبح بالإمكان تحديد التحديات التي تواجه مختلف الفئات السكانية ووضع استراتيجيات فعّالة لتعزيز اندماجهم الاقتصادي وتحسين مستويات معيشتهم.

تشير البيانات الواردة في الجدول (4) إلى أنه في العام 1973، شكلت نسبة العاملين في مجموعة الأنشطة الإنتاجية (الزراعة وتربية الحيوانات والصيد البري والبحري) نحو 26.26% لكنها انخفضت إلى 0.10% في العام 2022. بسبب التطورات التكنولوجية والتحول نحو الصناعات الحديثة .

أما فيما يتعلق بالصناعات التحويلية، فقد زادت نسبة العاملين من 3.21% في العام 1973 إلى 8.15% في العام 1995، ثم انخفضت إلى 0.50% في العام 2022 ويعود ذلك إلى التحديات التي تواجه الصناعة الليبية، وإلى الاعتماد على الاستيراد وعدم كفاية البنية التحتية ، وارتفعت نسبة العاملين في الخدمات من 37.06% في العام 1973 إلى 81.20% في العام 2022 ويعزي هذا إلى تطور القطاع الخدمي وزيادة الطلب على الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية.

جدول (4)

التوزيع النسبي للعاملين الليبيين علي الأنشطة الاقتصادية للفترة(1973-2022)

الأنشطة الاقتصادية		1973	1984	1995	2006	2012	2022
مجموعة الأنشطة الإنتاجية	الزراعة وتربية الحيوانات والصيد البري والبحري	26.26	11.6	12.2	8.93	0.85	0.10
	التعدين والمحاجر	2.04	1.65	2.1	2.55	2.36	2.30
	الصناعات التحويلية	3.21	5.18	8.15	3.53	4.40	0.50
	الكهرباء والغاز والمياه	2.08	1.63	3.25	2.95	2.9	2.80
	البناء والتشييد	7.7	2.1	1.85	2.41	1.78	0.50
مجموعة الأنشطة	التجارة والمطاعم والفنادق	8.35	6.8	8.94	7.92	6.0	9.90

الخدمية	النقل والموصلات والتخزين	10.33	6.53	6.78	4.83	4.55	40..1
	المال والتأمين وخدمات الأعمال	1.25	1.29	2.12	2.21	2.82	0.90
	الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية	37.06	63.21	54.09	63.69	74.7	81.20
	غير مبين	1.72	0.01	0.52	0.98	0.02	0.40
	المجموع العام	100	100	100	100	100	100

المصدر: بالاعتماد على:

1-- علي مصطفي الشريف، السكان والتعليم والقوي العاملة في ليبيا من سنة 1954إلى سنة 2016،اتحاد المغرب العربي، المغاربية،ط2018،2،ص150.

2 - الهيئة العامة للمعلومات ، بيانات غير منشورة ، 2020 .

3 - مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج الأولية للمسح الوطني للقوي العاملة "التشغيل والبطالة،2022،ص15 .

ب - التوزيع النسبي لليبيين النشيطين اقتصاديا حسب النوع بالاعتماد على الإسقاط الأول :

تُعد دراسة التوزيع النسبي للسكان النشيطين اقتصاديًا وفق النوع أداة مهمة للكشف عن العوامل المؤثرة في مشاركة الأفراد بسوق العمل. كما تساعد هذه الدراسة في تصميم سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة، وفهم العقبات التي يواجهها السكان، بما يمكّن من وضع استراتيجيات فعّالة لتعزيز اندماجهم الاقتصادي، وتحسين ظروف معيشتهم، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

تشير البيانات الواردة في الجدول (5) والشكل (4) إلى أنه في العام 2025، شكلت نسبة الذكور النشيطين اقتصاديا 58.1%، بينما بلغت نسبة الإناث النشيطات اقتصاديا 41.9%. وتشير التوقعات إلى أن نسبة الإناث النشيطات اقتصاديا ستصل إلى 54.1% في العام 2050 بسبب زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتحسين مستوى التعليم والتدريب للإناث لتحسين مهاراتهن وزيادة مشاركتهن في سوق العمل.

فإذا نقدت الحكومة سياسات لتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل وتحسين ظروف عملها ، وعلى أثر ذلك ستنخفض نسبة الذكور النشيطين اقتصاديا إلى 45.9% في العام 2050بسبب التغيرات الديموغرافية والتغيرات في هيكل السكان، وهذا سيؤدي إلى انخفاض نسبة الذكور النشيطين اقتصاديا .

جدول (5)

التوزيع النسبي للعاملين النشيطين اقتصاديا حسب النوع(2025-2050) بالاعتماد على الإسقاط الأول

السنوات	ذكور	إناث
2025	**58.1**	**41.9**
2030	**55.4**	**44.6**
2035	**52.8**	**47.2**
2040	**50.4**	**49.6**
2045	**45.1**	**51.9**
2050	**45.9**	**54.1**

المصدر: بالاعتماد على .

1- الهيئة العامة للمعلومات ، بيانات غير منشورة ، 2020 .

2- مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج الأولية للمسح الوطني للقوة العاملة (التشغيل والبطالة) ، طرابلس ، 2022 .

3- المعادلة الأسية للإسقاط السكاني (ت3 =لو ت 2 + ن لو "ر+1) ، حيث أن : (ت 3 = السنة المراد إسقاطها ، ت 2 = التعداد الأخير ، لو = لو غاريتم ، ن = سنوات الإسقاط ر = معدل النمو) ، للمزيد من الإيضاح انظرا : العيسوي ، فائز محمد العيسوي ، أسس جغرافية السكن ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 127 .

شكل (4)

التوزيع النسبي للعاملين النشيطين اقتصاديا حسب النوع(2025-2050) بالاعتماد على الإسقاط الأول

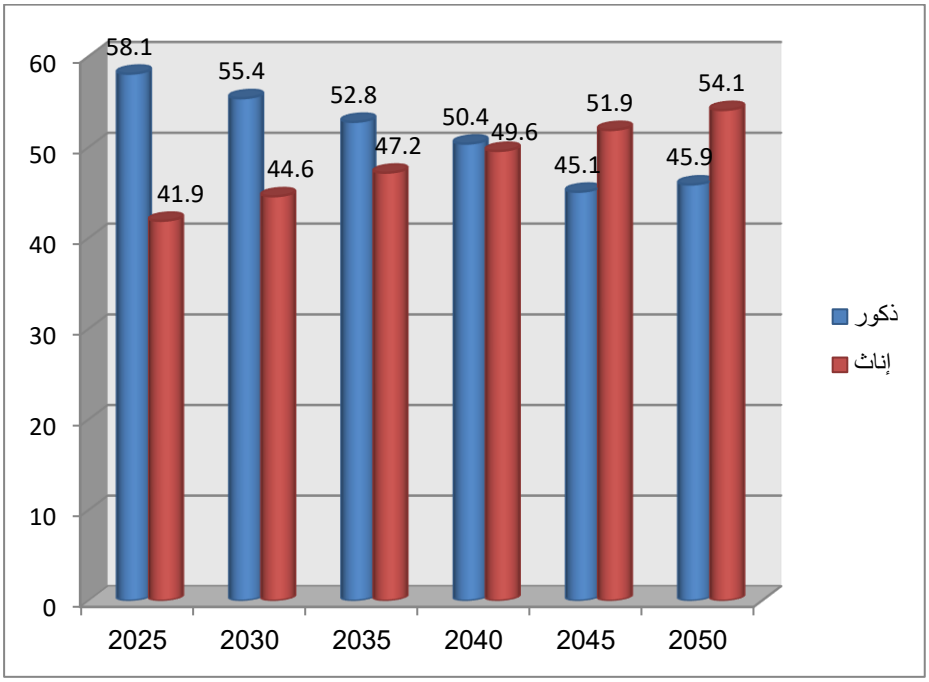

المصدر: بيانات الجدول (5)

ثالثاً ـ التوزيع النسبي للسكان النشيطين اقتصاديا حسب النوع بالاعتماد على الاسقاط الثاني:

تُعد دراسة التوزيع النسبي للسكان النشطين اقتصاديًا وفق النوع وسيلة أساسية لفهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها المجتمعات. فهي تمكّن من التعرف على العوامل المؤثرة في مشاركة الأفراد بسوق العمل، ووضع سياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة كما تساعد هذه الدراسة في تحديد التحديات التي تواجه الفئات السكانية، بما يتيح تصميم برامج واستراتيجيات فعّالة لتعزيز اندماجهم الاقتصادي وتحسين مستويات معيشتهم، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. (الخطيب، 2023، ص 170).

تشير البيانات الواردة في الجدول (6) والشكل (5) إلى التوزيع النسبي للعاملين النشيطين اقتصاديا حسب النوع بالاعتماد على الإسقاط الثاني حيث يظهر أن نسبة الذكور النشيطين اقتصاديا في العام 2025 بلغت 58.7%، بينما نسبة الإناث

النشيطات اقتصاديا 41.3% وتشير التوقعات إلى أن نسبة الإناث النشيطات اقتصاديا ستصل إلى 51.4% في العام 2050 .

وإن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، سيسهم في زيادة نسبة الإناث النشيطات اقتصاديا ،وهذا سيؤدي إلي زيادة فرص التعليم والتدريب للإناث، وبالتالي تحسين مهاراتهن وزيادة مشاركتهن في سوق العمل ،وفي المقابل ستنخفض نسبة الذكور النشيطين اقتصاديا إلى 48.6% في العام 2050 ، بسبب التغيرات في هيكل السكان، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض نسبة الذكور النشيطين اقتصاديا ،وزيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.

جدول (6)

التوزيع النسبي للسكان النشيطين اقتصاديا حسب النوع (2025-2050) بالاعتماد على الاسقاط الثاني

السنوات	ذكور	إناث
2025	**58.7**	**41.3**
2030	**56.2**	**43.8**
2035	**53.9**	**46.1**
2040	**51.7**	**48.3**
2045	**50.1**	**49.9**
2050	**48.6**	**51.4**

المصدر : بالاعتماد على :

1- الهيئة العامة للمعلومات ، بيانات غير منشورة ، 2020 .

2- مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج الأولية للمسح الوطني للقوة العاملة (التشغيل والبطالة) ، طرابلس ، 2022 .

3- المعادلة الأسية للإسقاط السكاني (ت3 =لو ت 2 + ن لو "ر+1) ، حيث أن : (ت 3 = السنة المراد إسقاطها ، ت 2 = التعداد الأخير ، لو = لو غاريتم ، ن = سنوات الإسقاط ر = معدل النمو) ، للمزيد من الإيضاح انظرا : العيسوي ، فائز محمد العيسوي ، أسس جغرافية السكن ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 127 .

شكل (5)

التوزيع النسبي للسكان النشيطين اقتصاديا حسب النوع (2025-2050) بالاعتماد على الاسقاط الثاني

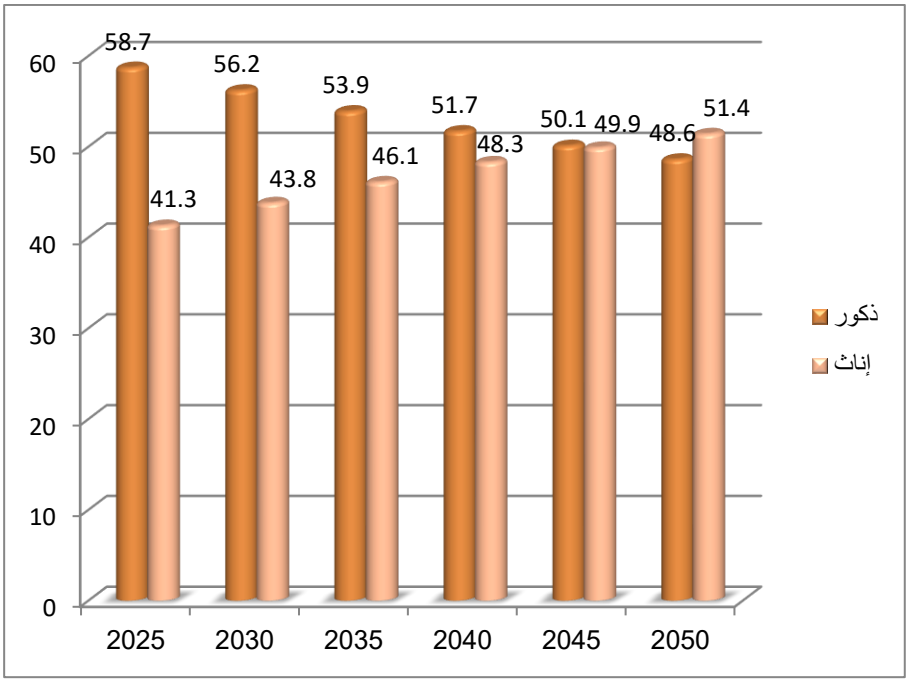

المصدر: بيانات الجدول(6)

المحور الثالث ـ الباحثين عن العمل:

تُعد دراسة فئة الباحثين عن العمل أداة أساسية لفهم الصعوبات التي يواجهها سوق العمل، وتمكين صانعي السياسات من وضع استراتيجيات اقتصادية واجتماعية مناسبة كما تسهم نتائج هذه الدراسات في الكشف عن العوامل المؤثرة في مشاركة الأفراد بسوق العمل، بما يساعد على تصميم سياسات فعّالة لتوسيع فرص التوظيف، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز المشاركة الاقتصادية للسكان.

أولاً ـ تطور أعداد الباحثين عن العمل لأول مرة ونسبة تغيرهم خلال الفترة من (1973-2022):

تسهم دراسة تطور أعداد الباحثين عن العمل لأول مرة في فهم التحديات التي يواجهها سوق العمل وتطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لها ، حيث يمكن أن تساعد دراسة أعداد الباحثين في تحديد العوامل التي تؤثر على مشاركة

الأفراد في سوق العمل وتصميم السياسات الفعالة لتعزيز المشاركة الاقتصادية (الزبيري، 2021، ص 56) .

تشير البيانات الواردة في الجدول (7) إلى تطور أعداد الباحثين عن العمل لأول مرة ونسب التغير التي حصلت لهم لقد سجلت أعداد الباحثين عن العمل في العام 1973، نحو 8052 باحث. وشهدت الفترات اللاحقة زيادة في أعدادهم حيث وصلت إلى 354265 باحث في العام 2022.

وتشير نسبة التغير أنها بلغت 217% في العام 2006 لكنها انخفضت إلى -1.1% في العام 2022.

جدول (7)

تطور أعداد الباحثين عن العمل لأول مرة ونسبة تغيرهم للفترة (1937-2022)

السنة	أعداد الباحثين عن العمل	الزيادة السكانية	نسبة التغير
1973	8052	-	-
1984	25070	17018	211.3
1995	107494	82424	328.7
2006	340786	233292	217
2012	358300	17514	5.1
2022	354265	4035-	1.1-

المصدر : بالاعتماد على :

1- الجمهورية العربية الليبية ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 .

2- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، أمانة اللجة الشعبية العامة للتخطي والاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 .

3- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، التعداد العام للسكان 1995.

4- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العام للمعلومات ، التعداد العام للسكان 2006 .

5- الهيئة العامة للمعلومات ، بيانات غير منشورة ، 2020 .

6- مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج الأولية للمسح الوطني للقوة العاملة (التشغيل والبطالة) ، طرابلس ، 2022 .

ثانياً ـ التوزيع العددي للباحثين عن العمل حسب النوع خلال الفترة من (2006-2020):

تُعد دراسة التوزيع العددي للباحثين عن العمل وفق النوع أداة مهمة لفهم الصعوبات التي يواجهها سوق العمل، وتمكين صانعي السياسات من ابتكار استراتيجيات فعّالة لتعزيز المشاركة الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. (العنزي، 2022، ص 89) .

وتشير البيانات الواردة في الجدول (8) والشكل (6) إلى التوزيع العددي حسب النوع للباحثين عن العمل ، ففي العام 2006، كان عدد الباحثين عن العمل من الذكور 88571 باحثاً ، بينما بلغ عدد الباحثات عن العمل من الإناث 252215 باحثة ، وزادت أعداد الباحثين عن العمل من الذكور 152281 باحث في العام 2020. ويرجع هذا الارتفاع إلى التغيرات الاقتصادية ، وانخفض عدد الباحثات عن العمل من الإناث إلى 189673 باحثة في العام 2020 بسبب التحسين في مستوى التعليم والتدريب ، حيث أدت زيادة فرص التعليم والتدريب للإناث إلى تحسين مهاراتهن وزيادة فرص عملهن.

جدول (8)

التوزيع العددي حسب النوع للباحثين عن العمل للمدة (2006-2020)

النوع	2006	2020
ذكور	88571	152281
إناث	252215	189673
جملة	340786	340954

المصدر : بالاعتماد على

1- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العام للمعلومات ، التعداد العام للسكان 2006 .

2- الهيئة العامة للمعلومات ، بيانات غير منشورة ، 2020 .

3- مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج الأولية للمسح الوطني للقوة العاملة (التشغيل والبطالة) ، طرابلس ، 2022 .

شكل (6)

التوزيع العددي حسب النوع للباحثين عن العمل للمدة (2006-2020)

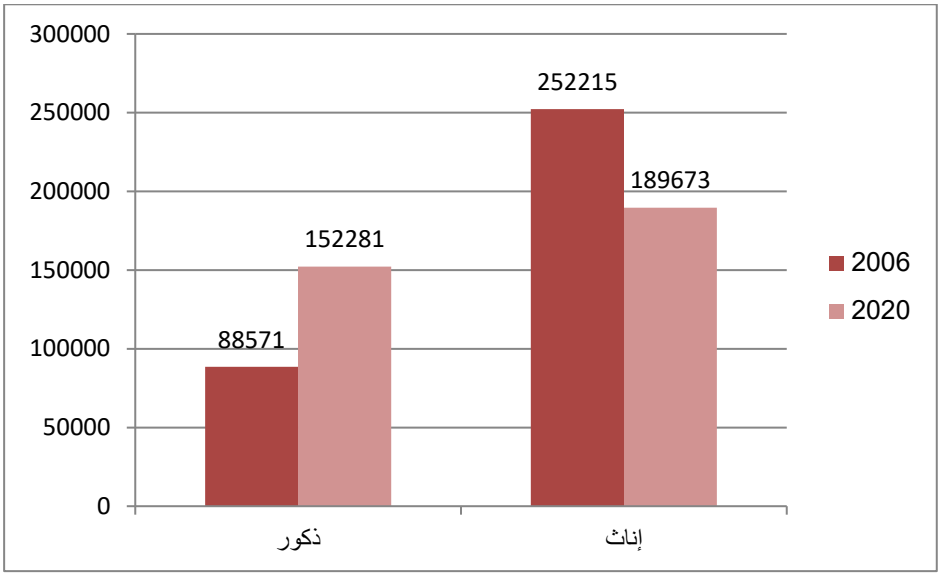

المصدر : بيانات الجدول (8) .

ثالثاً ـ الباحثين عن العمل حسب فئات العمر خلال الفترة (2006-2020):

تساعد دراسة أعداد الباحثين عن العمل بحسب الفئات العمرية في التعرف على التحديات التي يواجهها سوق العمل، وتمكين صانعي السياسات من تطوير استراتيجيات اقتصادية واجتماعية ملائمة كما تتيح هذه الدراسات تحديد العوامل المؤثرة في مشاركة الأفراد بسوق العمل، ووضع سياسات فعّالة لتعزيز فرص التوظيف وتحسين مستويات المعيشة للسكان. (الغامدي، 2023، ص 123) .

تشير البيانات الواردة في الجدول (9) والشكل (7) أنه في العام 2006، شكلت فئة العمر من 25-34 سنة أكبر نسبة من الباحثين عن العمل، حيث بلغ عددهم 191417 باحث انخفض العدد إلى 176370 باحث في العام 2020 ، بسبب زيادة فرص العمل للشباب، الأمر الذي أدى إلى انخفاض عدد الباحثين عن العمل في هذه الفئة العمرية ، وبلغت عدد الفئتان من عمر (45-54 و55-64) سنة نحو 21162 و1352 باحث وباحثة على التوالي.

جدول (9)

أعداد الباحثين عن العمل حسب فئات العمر للفترة (2006-2020).

الفئة العمرية	2006	2020
24-15	111245	78.734
34-25	191417	176.370
44-35	38.124	27.336
54-45	0	21162
64-55	0	1.352
المجموع	340786	340954

المصدر : بالاعتماد على

1- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العام للمعلومات ، التعداد العام للسكان 2006 .

2- الهيئة العامة للمعلومات ، بيانات غير منشورة ، 2020 .

3- مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج الأولية للمسح الوطني للقوة العاملة (التشغيل والبطالة) ، طرابلس ، 2022 .

جدول (7)

أعداد الباحثين عن العمل حسب فئات العمر للفترة (2006-2020).

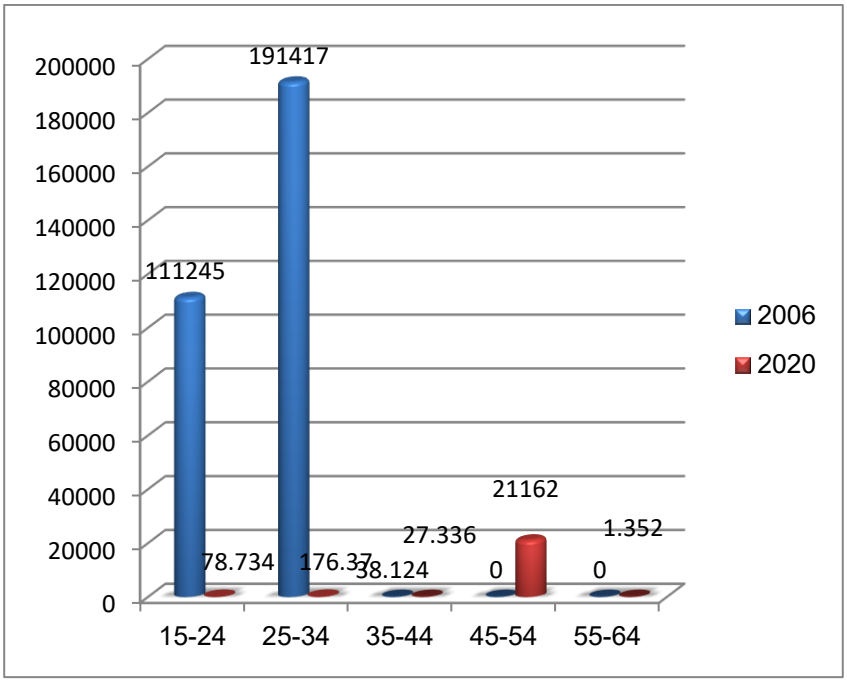

المصدر: بيانات الجدول (9) .

النتائج:

1. يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على النفط والغاز، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، كما أن معدلات البطالة مرتفعة خاصة بين الشباب والنساء، إضافة إلى التضخم والفساد الإداري، وأن هناك تفاوت في المشاركة الاقتصادية بين النوعين ، حيث ظلت مشاركة النساء محدودة تاريخيًا لكنها في تزايد تدريجي.
2. أظهرت البيانات زيادة في مشاركة الإناث في القوة العاملة من 7.6% في 1954 إلى 26.5% في 2022، وأن معدلات النشاط الاقتصادي للذكور استقرت نسبيًا عند 39%، مما يشير إلى أن مشاركة الرجال في سوق العمل أصبحت مستقرة نسبياً.
3. شهد معدل النشاط الاقتصادي الفعلي تحسنًا تدريجيًا من 43.9% في 1995 إلى 50.8% في عامي2012 و2022، فهذه المعدلات تعكس التحسن في فرص العمل وبيئة الاستثمار في بعض القطاعات، وأن مشاركة النساء في سوق العمل سوف تزداد مستقبلاً، حيث من المتوقع أن شكل نسبتهن أكثر من 50% بحلول العام 2050، وأن الشباب (15-34 سنة) سيمثلون أكبر فئة باحثة عن العمل، مما يدل على الحاجة إلى عمل سياسات لتوظيف الشباب.
4. هناك تراجع في دور القطاعين الزراعي والصناعي في خلق فرص للعمل لصالح القطاع الخدمي، حيث ارتفعت نسبة العاملين في الخدمات من 37% في 1973 إلى 81% في 2022، ويعكس هذا التحول الحاجة إلى تنويع الاقتصاد وتشجيع القطاعات الإنتاجية والصناعية.
5. بلغ عدد الباحثين عن العمل لأول مرة 354,265 باحث في 2022، مع تزايد نسب الباحثين بين الذكور ، في حين انخفض عدد الإناث نتيجة تحسين التعليم والتدريب، وهناك حاجة لزيادة فرص التدريب والبرامج الوظيفية للشباب والنساء للتقليل من معدلات البطالة.

التوصيات :

1. التقليل من الاعتماد على النفط والغاز من خلال دعم القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة، والصناعة، والطاقة المتجددة.
2. تطوير برامج التعليم والتدريب المهني وزيادة فرص التوظيف للنساء والشباب.

3. إصلاح البنية التحتية، وتسهيل الاستثمار، وتطوير التشريعات لتشجيع ريادة الأعمال.
4. توفير مرافق رعاية الأطفال ، وبرامج الدعم النفسي والاجتماعي، وسياسات العمل المرنة لتعزيز مشاركة النساء.
5. وضع برامج اقتصادية لإيجاد فرص عمل مستدامة، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمواجهة البطالة.

المقترحات:

1. إنشاء مراكز تدريب مهنية متخصصة لتأهيل الشباب والنساء لسوق العمل.
2. تطوير الصناعات التحويلية والقطاع الزراعي لزيادة فرص العمل والتقليل من الاعتماد على النفط.
3. تطبيق سياسات تشجيعية للشركات الخاصة لتوظيف الإناث والشباب وتحفيز الابتكار.
4. إجراء دراسات دورية عن سوق العمل لتحديد التحديات الجديدة واتخاذ إجراءات فعالة في الوقت المناسب.
5. تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتطوير مشاريع اقتصادية مستدامة تسهم في النمو الشامل.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المصادر والمراجع :

1. العتيبي، محمد وآخرون. (2019). دور المرأة في التنمية الاقتصادية. مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 10، العدد 2، الرياض، السعودية.
2. الشمري، فهد. (2020). تأثير التعليم على مشاركة المرأة في سوق العمل. مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 15، العدد 1، جدة، السعودية.
3. المالكي، سعد. (2018). تحليل القوة البشرية في ليبيا وتأثيرها على التنمية الاقتصادية. مجلة الاقتصاد الليبي، المجلد 5، العدد 1، بنغازي، ليبيا.

4. الحربي، عادل. (2021). تأثير العوامل الديموغرافية على التوزيع الاقتصادي في الدول العربية. مجلة الدراسات الاقتصادية العربية، المجلد 10، العدد 2، القاهرة، مصر.
5. النعيمي، ماجد. (2022). تحليل التوزيع النسبي للقوى العاملة في ليبيا. مجلة الاقتصاد الليبي، المجلد 8، العدد 1، طرابلس، ليبيا.
6. الخطيب، محمد. (2023). الاسقاطات السكانية والتنمية الاقتصادية في ليبيا. مجلة الدراسات السكانية، المجلد 12، العدد 2، بنغازي، ليبيا.
7. الزبيري، محمد. (2021). سوق العمل في ليبيا: التحديات والفرص. مجلة الاقتصاد الليبي، المجلد 10، العدد 1، طرابلس، ليبيا.
8- فائز محمد العيسوي ، أسس جغرافية السكن ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 .
9. العنزي، فهد. (2022). تحليل سوق العمل في الدول العربية. مجلة الدراسات الاقتصادية العربية، المجلد 15، العدد 3، الرياض، السعودية.
10. الغامدي، سعيد. (2023). سوق العمل في المملكة العربية السعودية: تحليل الفئات العمرية. مجلة الاقتصاد السعودي، المجلد 20، العدد 1، جدة، السعودية.
11- محمد أحمد الخطيب. (2023). الاسقاطات السكانية والتنمية الاقتصادية في ليبيا. مجلة الدراسات السكانية، المجلد 12 العدد(2) .
12- المملكة الليبية ، وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1954 .
13- المملكة الليبية ، وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد التعداد العام للسكان 1964 .
14- الجمهورية العربية الليبية ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 .
15- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، أمانة اللجة الشعبية العامة للتخطي والاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 .
16- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، التعداد العام للسكان 1995 .
17- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العام للمعلومات ، التعداد العام للسكان 2006 .
18- مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج الأولية للمسح الوطني للقوة العاملة (التشغيل والبطالة) ، طرابلس ، 2022 .
19- الهيئة العامة للمعلومات ، بيانات غير منشورة ، 2020 .